التداعيات الأمنية للجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي: رؤية وسبل المواجهة

أ. محمد محمد برفاد*

المستخلص:

موضوع هذه الدراسة هو دراسة الحالة المعقدة التي تواجهها منطقة الساحل الإفريقي الناتجة عن عدم الاستقرار الأمني، وانتشار الجماعات الإرهابية، وتحليل أسباب هذه الأزمة، وهدفت الدراسة إلى تقديم رؤية شاملة للأزمة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، واقتراح حلول عملية لمعالجتها، ودُرِس الموضوع من خلال ثلاثة مباحث؛ هي : المبحث الأول: تناول أزمة الأمن في منطقة الساحل الإفريقي ومواجهة الإرهاب، والمبحث الثاني: تناول إدارة الصراع عبر المنافسة وإعادة التموضع، والمبحث الثالث: تناول قضية انتشار الجماعات الإرهابية في الساحل الإفريقي وجهود المواجهة، وبينت الدراسة نتائج عدة من بينها ارتفاع معدلات العنف والهجمات الإرهابية بمنطقة الساحل، وأخيراً قدمت الدراسة محاور عدة تمثل سبلاً لمواجهة هذه الأزمة، وشملت استراتيجيات عديدة، مثل: التعاون الدولي والإقليمي، ومكافحة التطرف والإرهاب.

الكلمات المفتاحية: التداعيات الأمنية، الجماعات الإرهابية، الساحل الإفريقي.

Abstract:

This study addresses the complex problem facing the African Sahel region, namely the worsening state of security instability and the spread of terrorist groups, and analyzes the causes of this crisis. By focusing on the complex political dynamics in the Sahel region, and how competition between states and groups exacerbates conflicts and the spread of extremist groups, which has led to a set of negative repercussions that threaten the stability of the region and affect the lives of millions of people in the region. It also discusses the role of the geopolitical repositioning of international and regional powers in influencing these conflicts. This study aims to provide a comprehensive view of the security crisis in the African Sahel region, and proposes practical solutions to address it.

Keywords: Security implications - Terrorist Groups - African coast.

* أ. محمد محمد برفاد (المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية).

مقدمة:

تشـــهد منطقة الســـاحل الإفريقي تهديدات لا تماثلية عديدة، أثرت في أمن شـــعوب المنطقة واســـتقرارها، التي منها تهديد تنظيمات جماعات الجريمة المنظمة والتنظيمات الإرهابية المختلفة، وما زاد تفاقم وخطورة هذين التنظيمين هو الارتباط والتعاون والتنســـيق والتحالف الموجود بينهما، وما زاد الأوضـاع تدهورًا فشل دول المنطقة، وعجزها عن مراقبة حدودها الشاسعة، وهو ما يجعلها ملاذاً آمناً وبيئة ملائمة تســـتحكم فيها، وتتنامى مثل هذه التنظيمات الخارجة عن القانون، وما يزيد حالة انعدام الأمن تعقيداً هو ظاهرة انتشـار Spillover الإرهاب والجريمة معاً في مقابل ضـعف المقاربة الميدانية الممارساتية للحكومات المحلية، وهذا ما استدعى استجابات غربية عسكرية مثلت دافعاً جديداً أمام هذه الفواعل التهديدية الجديدة وخصـوصـاً الإرهاب، وعلى هذا الأساس تشـهد دول منطقة السـاحل الإفريقي منذ أكثر من عقد من الزمن أزمات سـياسـية وأمنية متداخلة، نتيجة انتشـار هذه الجماعات الإرهابية المسـلحة العابرة للحدود، وعصـابات الجريمة المنظمة (المخدرات والأسـلحة والمتاجرة بالبشـر) في تلك المناطق الصـحراوية ذات التضـاريس الوعرة التي تؤمن لتلك الجماعات التحصـين والتخفي عن أنظار سـلطات إنفاذ القانون من قوات حكومات تلك المناطق، فضـلاً عن الانقلابات العسـكرية والصـراعات المتجددة على السـلطة، بين العسـكر والمدنيين، وبين السـياسـيين المنتمين لأيدولوجيات مختلفة، والتيه المسـتمر حول مفاهيم جدلية فكرة الدولة الحديثة، ما تسـبب في نمو وانتشـار جماعات العنف والتطرف في تحويل منطقة السـاحل الإفريقي إلى واحدة من أبرز بؤر الإرهاب في العالم. تنطلق إشـكالية هذه الدراسـة حول التداعيات الأمنية للجماعات الإرهابية في منطقة السـاحل الإفريقي من السـؤال الرئيس: إلى أي مدى تسهم التفاعلات المعقدة بين انتشار الجماعات الإرهابية، والصراعات الإقليمية، والضعف المؤســـســـي في تعميق الأزمة الأمنية، وما الآثار المترتبة على ذلك في اســـتقرار المنطقة وتطلعاتها التنموية؟ وما هي التداعيات الأمنية المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن نشاط الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي، مع التركيز على حالة النيجر وتشاد؟ وكيف تؤثر هذه التداعيات في استقرار المنطقة وعلاقاتها الإقليمية والدولية؟.

تعد هذه الإشكالية البحثية ذات أهمية بالغة لفهم الأوضاع المعقدة في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها الإقليمية والدولية وتحليل الدور الذي تقوم به الجماعات الإرهابية في النيجر وتشاد في زعزعة الأمن والاستقرار بمنطقة الساحل.

المبحث الأول/ أزمة الأمن في منطقة الساحل الإفريقي ومواجهة الإرهاب:

بدايةً، يعرف الساحل الإفريقي من الناحية الجغرافية بأنه الخط الفاصل بين إفريقيا الشمالية وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومن ثم يشكل الساحل بذلك منطقة شاسعة، وهذا أوجد حالة تنوع واختلافات اثنيّة وعرقية وقبلية، جعلها محل اهتمام استراتيجي كبير، وجعلها بيئة مناسبة لنمو التطرف والصراعات. [1]. ويعود تاريخ انتشار الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي إلى عام 1992م إثر ارتدادات أزمة الانتخابات الجزائرية، ودخولها في حالة صراع داخلي بعد إلغاء نتائج الانتخابات، مهّد ذلك لنشوء جماعات إرهابية، وبعد الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003م ظهر تنظيم القاعدة معززاً وجوده في المنطقة، فقد أعلنت جماعات محلية متطرفة سنة 2006م تبعيتها للتنظيم، وعلى مدى السنوات القليلة الماضية شهدت بيئة الإرهاب في منطقة الساحل تحولات فارقة عدة، حيث ظهرت مجموعات إرهابية جديدة واندمجت أخرى، وتكيفت مع عمليات مكافحة الإرهاب والتمرد على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية[2].

لقد شهدت منطقة الساحل الإفريقي توسعاً ملحوظاً في أنشطة المنظمات المتطرفة، وخاصة مالي، وبوركينا فاسو، والنيجر، ما تسبب في تفاقم الأزمات الإنسانية وتدهور الأوضاع المعيشية لملايين السكان[3]. وبحسب التقديرات الأممية فإن الأنشطة الإرهابية تفرض تحديات إنسانية متزايدة في بوركينا فاسو، إذ احتاج نحو 4.7 مليون شخص للمساعدات الإنسانية، وتسببت في تشريد أكثر

(1) إيهاب محمد أبو المجد عياد، التنافس الدولي وانعكاساته على الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي (مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 25، العدد 1، يناير 2024م)، ص273.

(2) أحمد جلال محمود عبده، الأبعاد السياسية والأمنية الإرهابية في إفريقيا من منظور العلاقات الدولية، منطقة الساحل الإفريقي دراسة حالة (مجلة الدراسات السياسية الاقتصادية، جامعة السويس، العدد 1، أبريل 2024م)، ص177.

(3) تقارير الأمين العام للأمم المتحدة حول الوضع في مالي والنيجر وبوركينا فاسو، كانون الثاني/ يناير 2023م متاح على الرابط التالي، https://news.un.org/ar/story/2023/01/1117807 تاريخ الدخول2024/4/15م.

من مليوني نازح داخلياً، و8.8 مليون شـخص في مالي[1]. وشـددت لجنة الحكماء في "الكوميسـا"* على خطورة التداعيات الإنسـانية والمعيشـية المترتبة على توسـع أنشـطة الجماعات الإرهابية في دول منطقة الساحل الإفريقي، بعدما تمكنت من الاستيلاء على مساحات من الأراضي بالقوة، وهو ما جعل المنطقة إحدى أبرز بؤر العنف والإرهاب المشتعلة ، وجاء في تقرير اللجنة أن تزايد معدلات الأنشطة الإرهابية أسـهم في تفاقم الهشـاشـة الاجتماعية والاقتصـادية في تلك المنطقة، وأصـبح الملايين من سكانها بحاجة ماسة إلى مساعدات إنسانية عاجلة [2].وحذرت لجنة الحكماء في "الكوميسا" من خطورة الممارسات الممنهجة التي ترتكبها الجماعات المتطرفة لاستهداف المدنيين من أجل ترهيب المجتمعات المحلية، ما يدفع الملايين إلى النزوح، على المسـتويين الداخلي والخارجي عبر رحلات الهجرة غير النظامية، كما أدت إلى تزايد معدلات الهجرة إلى الدول الساحلية الشمالية وعلى وجه الخصوص ليبيا، ثم إلى أوروبا [3].

وحذر خبراء ومراقبون دوليون، أن منطقة السـاحل الإفريقي تُعد الأكثر تأثرًا بالأنشـطة الإرهابية، وهو ما ينعكس بشكل كبير على الأوضـاع المعيشـية فيها، وباتت تعاني من أزمات حادة، إضـافة إلى سقوط عشرات الآلاف من الضحايا المدنيين[4].

وتشير التقديرات إلى أن نحو 43 % من الوفيات الناجمة عن الإرهاب على مستوى العالم توجد في منطقة السـاحل الإفريقي، وسـبق أن حذر مسـاعد الأمين العام للأمم المتحدة لشـؤون إفريقيا في

(1) حمد مراد، الإرهاب يفاقم الأزمات الإنسانية في «الساحل الإفريقي ‘مركز الاتحاد للأخبار 24 فبراير 2024م متاح على الرابط التالي :https://www.aletihad.ae/news تاريخ الدخول2024/4/15م.

* هي منطقة تجارة تفضيلية تمتد من ليبيا إلى زيمبابوي، وتضم في عضويتها تسع عشرة دولة. تعود نشأة الكوميسا لعام 1994، عوضاً عن منطقة التجارة التفضيلية الموجودة منذ عام 1981. تسع دول قامت بإنشاء منطقة تجارة حرة عام 2000 (مصر، جيبوتي، كينيا، مدغشقر، مالاوي، موريشيوس، السودان، زامبيا، زيمبابوي)، كما انضمت رواندا وبورندي لمنطقة التجارة الحرة عام 2004، وانضمت ليبيا وجزر القمر عام 2006.

(2)- عبد النور تومي، انعكاسات عدم الاستقرار في منطقة الساحل الأفريقي على أمن دول شمال إفريقيا (مركز دراسات الشرق الاوسط) متاح على الرابط التالي https://www.orsam.org.tr/ar/home- page / تاريخ الدخول2024/4/15م

(3)- حمد مراد، مرجع سبق ذكره.

(4)- عبد النور تومي، مرجع سبق ذكره.

إحاطة لمجلس الأمن من تفاقم الوضع الإنساني المتردي بسبب الهجمات الواسعة النطاق ضد أهداف مدنية، والمواجهات المسلحة للوصول إلى الموارد وفرض السيطرة [1]. وذكرت تقارير دولية أن تنامي الأنشطة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي أسهم في زيادة أعداد المشردين بشكل غير مسبوق، ومن بينهم ملايين النساء والأطفال، ومن ثم لا بد من تضافر جهود المجتمع الدولي لتقديم المساعدات الإنسانية اللازمة، إضافة إلى العمل على مكافحة جماعات العنف والتطرف في القارة الإفريقية بشكل عام[2]. ونظراً لما تتسبب فيه الأنشطة الإرهابية من تعطيل للخدمات والمرافق الأساسية مثل التعليم، والصحة، إضافة إلى انعدام الأمن الغذائي لملايين السكان، وخاصة المشردين والنازحين، حاولت فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في العقود الماضية دعم حكومات منطقة الساحل الإفريقي، مثل المساعدة في بناء الدولة، ونشر الحرية، وتحقيق المساواة، وتأسيس الحكم الرشيد من أجل التنمية التي تعدّ خلاص شعوب المنطقة، ولكن هذه المبادئ الغربية "الوهمية" أخذت مساراً عكسياً في تلك المنطقة، ما دفع إلى خروج جيل كامل تمثله نخب إعلامية وسياسية وعسكرية ومنظمات مجتمع مدني لتعبر عن رفضها القاطع لسياسية استعلاء القوى الدولية ونفوذها وهيمنتها، مثلاً، هناك عداء متزايد تجاه فرنسا ونفوذها، ليس في منطقة الساحل الإفريقي فقط، بل في القارة الإفريقية بشكل عام أيضاً، بسبب سياستها الاستعمارية تجاه هذه الدول [3]. حيث يمتد الساحل الإفريقي من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، ويمر بـ 14 دولة تزيد مساحاتها عن خمسة ملايين كيلومتر مربع، يعرف الجزء الغربي من الساحل الإفريقي بتنوعه العرقي والديني والمذهبي وبنسيجه القبلي الاجتماعي، وبكثافة سكانية كبيرة، جلهم مزارعون تقليديون، علاوة على امتهانهم رعي الماشية في أوساط بيئية بالغة الصعوبة، وفي محيط اجتماعي معقّد، هذا كله مع انعدام الاستقرار الأمني والتوتر السياسي المستدام، والفقر وانعدام آفاق حياة أفضل لشباب دول الساحل الإفريقي، هذه العوامل أنتجت أزمات متشابكة، أصبحت

(1)- "مارثا بوبي" مساعدة الأمين العام لشؤون إفريقيا، الوضع الأمني في منطقة الساحل لا يزال "مقلقا للغاية" الامم المتحدة 16 مايو 2023م: متاح على الرابط التالي:https://news.un.org/ar/story/2023/05/1120432 تاريخ الدخول2024/4/15م.

(2)- المرجع السابق.

(3)- أحمد مراد "الإرهاب يفاقم الأزمات الإنسانية في "الساحل الإفريقي" (مركز الاتحاد، القاهرة) https://www.aletihad.ae/news/ تاريخ الدول 2024/4/20م.

مصـــدر قلق كبير لدى حكومات الدول المجاورة، كمســألة الهجرة غير الشــرعية وتداعياتها على دول الجوار بشــمال إفريقيا، وخاصـــة ليبيا، التي يعبر ويهاجر عبرها أغلب المهاجرين من هذه الدول التي تعد منكوبة إلى دول جنوب الاتحاد الأوروبي التي تخشــى اشــتعال أزمة ونقطة توتر جديدة في حالة عدم إدارة أزمة النيجر بواقعية، وضرورة البحث عن استراتيجية شاملة لحل مشاكل الإبقاء على أنظمة سياسية عسكرية متهرئة، ونخب مدنية لا تزال رهينة التبعية والتغافل عن مساوئ الأنظمة الدكتاتورية، واســتغلالها من القوى الدولية والإقليمية التقليدية، التي بدأ نفوذها في المنطقة يتلاشــى، تاركة شــعوب المنطقة في فقر مدقع، هذه العوامل هي المصدر الرئيس لظاهرة الهجرة غير الشرعية، التي تحوّل هذا المتغير الاجتماعي في تلك الدول الإفريقية إلى مخاطر تهدد الأمن القومي لدول شمال إفريقيا، بشكل عام، وليبيا بشــكل خاص، التي تمتد حدودها عبر مجموعة من دول منطقة الســاحل الإفريقي، ومنها النيجر، انطلاقاً من الحدود البرية التي تربط ليبيا مباشـــرة مع النيجر، التي تربط موريتانيا مع مالي، موريتانيا التي لا تمتلك حدودا مباشــرة مع النيجر، فضــلت حتى الآن خيار الحياد والنأي بالنفس عن الأزمة الحالية في النيجر[1]

المبحث الثاني/ إدارة الصراع عبر المنافسة وإعادة التموضع:

إن التطورات الميدانية للأزمة في النيجر تســـير بين حدّة التوتر تارةً، والتهدئة تارةً أخرى، بين الانقلابيين في نيامي والمجموعة الاقتصـــادية لدول غرب إفريقيا "إيكواس"، حيث أدانت ليبيا، الدولة الجارة للنيجر الانقلاب، ودعت إلى عودة الشرعية الدستورية والاستقرار في النيجر، فليبيا باتت معنية بالوضع الأمني في النيجر، كما هو حال تأثرها بالوضع السياسي والعسكري في جارتها الأخرى تشاد، حيث شــهدت الفترة الأخيرة تطوراً خطيراً داخل الحدود الليبية، بقيام الطيران التشــادي بقصــف مواقع للمعارضـة التشادية داخل ليبيا [2]. هناك نسبة كبيرة من المهاجرين غير النظاميين يستقرون في دول

(1)- أحمد عبد الرحمن حسن، تحولات جيوسياسية.. التنقيح التكتيكي وآفاق المستقبل في دول الساحل، مجلس رئاسة الوزراء مركز المعلومات 8 يناير 2024م، متاح على الرابط التالي: https://www.idsc.gov.eg/Article/details/8951 تاريخ الدخول 2024/4/25م.

(2)- أحمد مراد، مرجع سبق ذكره.

شـمال إفريقيا، وخاصـة ليبيا لفترة من الزمن، بصـفتها محطة عبور مؤقتة قبل توجههم نحو أوروبا، أصـولهم من دول السـاحل الإفريقي، هذه المسـألة أصـبحت معضـلة لدول العبور، ومنها ليبيا ودول الاسـتقبال الأوروبية على حد سـواء، ودول شـمال إفريقيا التي ليس لها حدود برية مباشـرة مع دول الساحل الإفريقي، لكنها شهدت نزوح الآلاف من دول الساحل الإفريقي نحوها، عبر الحدود الجزائرية، الأمر الذي خلق في تونس أزمة مجتمعية وأخلاقية، بسبب التصريحات الشعبوية للرئيس قيس سعيّد، التي اتسـمت بنبرة عنصـرية تجاه هؤلاء النازحين، وتسـببت بموجة من السـلوكيات العدائية وغير الإنسانية تجاههم من التونسيين المؤيدين لخطاب سعيد، وعلى وقع هذه المشكلة، سارعت دول الاتحاد الأوروبي وتونس إلى توقيع مذكرة تفاهم تهدف بصورة جزئية إلى الحد من الهجرة غير النظامية، وهي الاتفاقية التي وصـفتها النخب الفكرية والسـياسـية المعارضـة في تونس باتفاقية العار[1]. بناء على ما تقدم، لطالما كانت سياسة الهيمنة التي تمارسها القوى الدولية والإقليمية في إفريقيا بعامة، وفي منطقة الساحل والصحراء الإفريقي بخاصة، تتسم بالنفاق وعدم الانسجام مع مصالح شعوب تلك المنطقة، ما جعل الشعوب الإفريقية تفقد ثقتها بتلك السياسات، وترفض اتباعها، سواء في النيجر ومالي وبوركينا فاسـو وموريتانيا ... إلخ، ولذلك نجد الآن أيضـاً أن هنالك جبهة رفض لنشـوب صـراع إقليمي جديد بسبب أزمة النيجر في منطقة الساحل، المضطربة أصلاً منذ عقود، التي تعيش توترات وعدم استقرار بشكل شبه مستدام، ناهيك عن المجاعة والجفاف، وسيوف الجماعات الإرهابية، والفساد، وهيمنة القوى الدولية والإقليمية التقليدية، وهيمنة القوى الجديدة الوافدة على المنطقة، مثل مرتزقة جماعة "**فاغنر**" الروسية. حيث إن الرفض المتزايد للوجود الفرنسي في هذه المنطقة جعلها تصبح ساحة "لعبة كبرى" جديدة للقوى العظمى، الدولية والإقليمية، على غرار منطقة آسـيا الوسـطى، ما دفع قادة دول شـمال إفريقيا المجاورة للنيجر، للتحذير من جعل النيجر ساحة صراع جديدة على طاولة لعبة الأمم. ومن ثم فإن أزمة النيجر ليست عاصفة صحراء عابرة، بل هي أزمة إقليمية سترسم المعالم الجديدة لمستقبل السياسة الدولية في منطقة الساحل الإفريقي، هذه المعالم ستحددها نتائج إدارة أزمة النيجر وانعكاساتها

(1) محمد الناصر، "الشعب الفرنسي ليس ساذجا لتصدي الإرهابية " الأحرار، 2021م.

على جيرانها في المنطقة. وقد تلجأ الجماعات المتطرفة والمسلحة إلى المزيد من التعاون والتحالف فيما بينها نتيجة الخسائر التي تكبّدتها بين عامي 2022م و2023م؛ حيث بدأت هذه التنظيمات تفقد بعض أماكن سيطرتها، وخاصة في شمال مالي، وقد يؤدي هذا أيضًا إلى توجه المسلحين نحو مناطق أخرى، نظرًا للتداخل الاثني بين دول المنطقة وخاصة بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر. ويعني ما سبق أنه في حين تشهد بعض مناطق الساحل الإفريقي تحسناً في الاوضاع الأمنية، هناك مناطق أخرى تشهد اتفاقهم حول انعدام الأمن، كما هي الحال في بوركينا فاسو في الأشهر الأخيرة؛ حيث تأسس في مالي (تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، وجبهة تحرير ماسينا التابعة لـ "جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وأنصار الإسلام" اللتين تنشطان في شمال بوركينا فاسو)، لتهدد عددًا من المجتمعات في جميع أنحاء بوركينا فاسو، ما يحوّل البلاد إلى مركز للعنف في الساحل الإفريقي، ويُفقد حكومتها اليوم السيطرة عن قرابة نصف أراضيه.

كشفت التقارير في عام 2023م عن أن القضايا الأمنية في الساحل الإفريقي تتغير وتتراوح بشكل رئيس من الإرهاب إلى أشكال أخرى من انعدام الأمن؛ إذ تتراجع عمليات الجماعات الإرهابية مثل «بوكو حرام» في بحيرة تشاد، بينما تشهد مناطق أخرى بشمال ووسط نيجيريا تزايدًا في أعمال اللصوصية والاختطاف والعنف المجتمعي وغيرها، وهناك استمرار لأزمة الهجرة غير النظامية التي أصبحت الساحل ممرًا رئيسًا ونقطة انطلاق لها للذين يحاولون الوصول إلى أوروبا بغض النظر عن أخطارها[1]. على الرغم من أن تقدم المتطرفين جنوبًا نحو دول مثل ساحل العاج، أوتجو، وبنين، وغانا، سيعيد الاهتمام نحو تعزيز مبادرات «أكرا» التي أُطْلِقت عام 2017م (المصدر) كآلية لمنع انتشار الإرهاب من منطقة الساحل، والتصدي للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وتعبر عن ذلك الدول الأعضاء في المبادرة بالمناطق الحدودية (بنين، وبوركينا فاسو، وساحل العاج، وتوغو)؛ وقد بادرت الحكومة العسكرية بالنيجر في أواخر نوفمبر 2023م بإلغاء القانون رقم (36/ 2015م)

(1) نجم الدين الحكيم، مستقبل دول الأمن في الساحل الإفريقي في 2024م، رئاسة مجلس الوزراء مركز المعلومات 2023م، متاح على الرابط التالي: https://www.idsc.gov.eg/Article/details/9131 تاريخ الدخول 2024/4/30م.

الذي يجرم نقل المهاجرين شـــمالًا من أغاديز إلى ليبيا للانتقال إلى أوروبا [1]. هذا ولا يمكن فصـــل المستقبل الأمني في دول الساحل الإفريقي عن مستجدات الأزمات الدبلوماسية، مثل الأزمة الجارية بين "مالي والجزائر" منذ إعلان الجيش المالي عن ســـيطرته على كيدال، وتوجيه باماكو تهمة دعم متمردي الطوارق إلى الجزائر، الأمر الذي ينذر بخطر عودة مالي إلى وضــع ما قبل اتفاقية 2015م، ونسف الجهود المبذولة في تعزيز السلام والأمن والاستقرار ومكافحة انتشار الأسلحة في المنطقة، ولعل الانفلات الأمني في مالي سيؤثر في جميع الدول المجاورة، بما في ذلك الجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا وغينيا والســـنغال وســـاحل العاج وغانا وغيرها من دول غرب إفريقيا. ومن الناحية الجيوسياسية، أصبحت منطقة الساحل الإفريقي ساحة جديدة للتنافس بين القوى الدولية؛ حيث يواجه الغرب وروسيا معضلات استراتيجية ستتطور في عام 2024م، كما أن الانسحاب الأخير للجيش الفرنسي من النيجر لا يعني بالضرورة نهاية العملية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي وغرب إفريقيا بأكملها، حيث أكّد هذا انتقال القوات الفرنسية إلى مركز عملياتها في تشاد المجاورة للنيجر، وبرغم قول القادة العسكريين في النيجر إنهم سينهون مهمتين أمنيتين ودفاعيتين للاتحاد الأوروبي في البلاد، فإن واشنطن ستحتفظ بحوالي 1000 عسكري في النيجر مع الاستعداد لاستئناف التعاون مع المجلس العسكري بشرط التزامه بالانتقال السريع إلى الحكم المدني. إن التقدم الذي أحرزه الجيش المالي في الأشهر القليلة الماضية يؤكد أن مستقبل مكافحة الأمن في منطقة الساحل الإفريقي ونجاحه سيكون من خلال الجهود الوطنية والتعاون الساحلي، بالنظر إلى نجاح مبادرات دول الساحل وفشل المبادرات الغربية التي لم تمنح معظمها هذه الحكومات الســـاحلية موقع القيادة والدعم اللازم، ولقد أظهرت السنوات الأربع الماضية أن المناخ السياسي المستقر والمؤسسات الحكومية القوية والجمع بين الجهود العسكرية ومشاريع التنمية المحلية يقطع شوطًا طويلاً في تحسين الوضع الأمني. وهذه هي الحال في ولاية بورنو في شـــمال شـــرق نيجيريا – معقل جماعة بوكو حرام، التي تشـــهد أجزاء كثيرة منها الآن استقرارًا تنمويًا وتحسنًا أمنيًا نسبيًا منذ تولي البروفيسور باباجانا عمارة زولوم مقاليد الولاية، الذي ينفذ

(1) المرجع نفسه.

برامج اقتصـــادية وتعليمية واجتماعية بالتزامن مع الحملات العســـكرية التي تشـــنها قوات الأمن من نيجيريا والدول المجاورة[1].

المحث الثالث/ انتشار الجماعات الإرهابية في الساحل الإفريقي وجهود المواجهة:

تعد منطقة الســـاحل الإفريقي من بين أهم المناطق في القارة الإفريقية من الناحية الاســـتراتيجية الدولية ما جعلها ساحة صراع دولي نظراً لمزاياها الجيوسياسية والاقتصادية، وهذا الأمر جعلها منطقة استقطاب للجماعات الإرهابية ومجالاً حيوياً لتشكل بعضـها وتوسـع بعضـها الآخر، وهي تشكل في مجملها تهديداً مباشـراً لأمن دول المنطقة، ويمكن القول إن الجماعات الإرهابية قد ثبتت موطئ قدمها في جميع أنحاء هذه المنطقة، ما قوض الاســـتقرار وعمل على تأجيج العنف الاثني فيها، في ظل ظروف يســـودها الفقر والتهميش وضـــعف دور الدولة. [2]. لقد تمددت خريطة انتشـــار الجماعات الإرهابية في إقليم الســـاحل الإفريقي، ولم تعد مقتصـــرة على مناطق تمركزها التقليدي في منطقة بحيرة تشاد، وشملت مناطق من شمالي تشاد وشرقها، والمنطقة الحدودية بين تشاد والنيجر وبوركينا فاسو، وأجزاء متفرقة من مالي، ويمكن القول إنه ثمة ملاحظات أســـاســـية ومبدئية تتعلق بخريطة انتشـــار الجماعات الإرهابية في إقليم الساحل الإفريقي يمكن سردها على النحو التالي:

1. وجود تهديدات إرهابية حقيقية ومحتملة على امتداد الأراضـــي التشـــادية وفي المناطق الحدودية مع كل دول الجوار (ليبيا، والسـودان، وجمهورية إفريقيا الوسـطى، والكاميرون، ونيجيريا، والنيجر) بصـورة تجعل من تشـــاد دولة فاعلة مهمة وصـــاحبة مصـــلحة أولى إقليميًّا ودولياً في "الحرب على الإرهاب"، ومنطقة عازلة (يصفها بعضهم بالسد في مواجهة التهديدات الإرهابية نحو شمال إفريقيا وأوروبا) وسط إقليم الساحل الهش والأكثر عرضة عالمياً لانتشار الجماعات الإرهابية [3].

(1) المرجع السابق.

(2) نشوى مختار حسين، دور المنظمات الدولية والإقليمية في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي (مجلة الدراسات الإفريقية، المجلد 2، العدد 50، يونيو 2021م)، ص 129.

(3) تهديد الجماعات الإسلامية المسلحة المتنامي باستمرار داخل إفريقيا، مركز إفريقيا للدراسات الاستراتيجية 29 أغسطس 2024 متاح على الرابط التالي: https://africacenter.org/ar/spotlight/ar-mig-2024/ تاريخ الدخول 2024/5/3م.

2. عدم نجاح نظم الحكم في دول الساحل الإفريقي الخمسة بدرجات متفاوتة في المضي قدماً في مسار "الاندماج الوطني" أو تقديم إصلاحات سياسية واقتصادية حقيقية في ظل تراجع الضغوط الدولية الحقيقية عليها في هذا المسار، وتعاظم الحاجة الإقليمية والدولية لدور الجيش التشادي بشكل خاص في مكافحة الإرهاب، وأحيانًا التدخل في صراعات إقليمية مسلحة، ما جعل "الحرب على الإرهاب" أساساً لا يمكن لهذه النظم الاستغناء عنه لضمان شرعيته واستمراريته[1].

3. الاختلاط والتداخل الشديدين في التهديدات الإرهابية التي تواجهها دول الإقليم مع مشكلات أخرى أهمها مشكلة اللاجئين من إقليم "دارفور" إلى شمالي تشاد، والجريمة المنظمة وتهريب البشر عبر إقليم الساحل إلى نقطة العبور الرئيسة في شمال إفريقيا إلى أوروبا، وهي ليبيا.

4. أن عاصمة تشاد (إنجامينا) هي العاصمة الأقرب جغرافياً لبؤر التهديدات الإرهابية في إقليم الساحل الإفريقي على بحيرة تشاد، ولقرب الحدود المشتركة لدولها (الكاميرون ونيجيريا والنيجر)؛ ما يعد مسوغاً مفهوماً لريادة تشاد في جهود مكافحة الإرهاب (بالرغم من بعض الشكوك الإقليمية في دورها التي تثور بين حين وآخر وتعمل تشاد على تبديدها).

5. إن الدور الإقليمي والدولي الذي تلعبه تشاد على وجه الخصوص في مكافحة الإرهاب أعظم بشكل مدهش من دور جارتها الإفريقية الأكبر (نيجيريا). ويمكن تبرير ذلك بحقيقة أن تشاد تلقت باستمرار دعمًا عسكريًا فرنسيًا أمريكيًا (معظمه بتمويل أوروبي) دون أي شروط، في حين كانت هناك شكوك متبادلة بين نيجيريا من جهة، وفرنسا والقوى الغربية الأخرى المتواجدة في منطقة الساحل التي تهدد بشكل صريح ومتزايد موقف نيجيريا الإقليمي، وعلى خلفية تقليص دور نيجيريا البارز في الحفاظ على الأمن في غرب إفريقيا لفترة من الوقت، وجعل مساعداتها العسكرية لنيجيريا في مكافحة الإرهاب مشروطة بهذا السياق.

6. تزايد التهديدات الإرهابية ضد تشاد والنيجر من مختلف دول الجوار التي تدخلت فيها تشاد بقوات عسكرية في ضوء الانتهاكات التي تقوم بها هذه القوات ضد السكان المدنيين (أبرزها ما تم في

(1) محمود صلاح جاويش، التحالفات الإقليمية والأمن القومي السوداني، المعهد المصري للدراسات.

جمهورية أفريقيا الوسطى، وفي النيجر)، وهو ما يشكل مصدراً دائماً ومحتملاً لمواجهة حكومات دول الإقليم، خاصة تشاد ونيجرية مزيداً من التهديدات على المدى البعيد.

7. رغم تعاظم الدور الإقليمي لتشاد (عسكرياً بطبيعة الحال) فإن القوة الحقيقية لدولة تشاد تواجه تآكلاً مستمراً في ضوء ما يمكن وصفه باستقطاب الموارد التشادية لصالح الأجهزة العسكرية والأمنية، ما يهدد قدرة دولة تشاد على مواجهة التهديدات الإرهابية مستقبلاً [1].

يتركز انتشار الجماعات الإرهابية في جنوبي البلاد (على امتداد الحدود مع نيجيريا) ومناطقها الغربية، وبالنظر لطبيعة النيجر، بصفتها دولة حبيسة، وكونها أصغر اقتصادات منطقة الساحل فإن اعتمادها الكبير لا يزال قائمًا على سلع مثل (اليورانيوم والفول السوداني والبصل والماشية) لتحقيق عائدات للدولة، ولم تشهد النيجر حكماً ديمقراطياً إلا بحلول العام 1991م، وإن اتخذ أنماطًا استبدادية واضحة فيما بعد، وقادت صعوبة الأوضاع الاقتصادية والسياسية في النيجر إلى إحباط تطلعات المواطنين النيجريين إزاء فعالية الأداء الحكومي، لاسيما مسألة ضبط الحدود بين النيجر ومالي، والنيجر ونيجيريا، وارتبط توسع خريطة انتشار الجماعات الإرهابية في النيجر بأزمات خطيرة في المناطق الحدودية خاصة الغربية مع مالي[2].

وعند تقييم طبيعة الفاعلين المسلّحين الذين يمارسون العنف لتحقيق أهدافهم، سواء أكان في أنشطة مواجهة الدولة في النيجر أم في النزاعات البينية بين الأطياف المختلفة القائمة على أسس اثنية، وطرق حشدها لضم أعضاء جدد لدعم عمل هذه الجماعات الإرهابية على وجه التحديد، يلاحظ أن النزاعات بين الجماعات الاثنية، على خلفية أزمة التنمية بطبيعة الحال، تقوم بدورٍ أساسٍ في غرب النيجر في استدامة أنشطة الجماعات الإرهابية، ولا يمكن إغفال دور "الزعماء التقليديون" في تسهيل عمل الجماعات الجهادية والمسلحة الأخرى، وتجاوزها ممرات تجارية مهمة تمتد لمئات الأميال داخل

(1) محمد الشيخ، الإرهاب يصعّد هجماته في دول الساحل الإفريقي، صحيفة الشرق الأوسط 2024م، متاح على الرابط التالي https://aawsat.com/ تاريخ الدخول 2024/6/12م.

(2)- Rahmane Idrissa & Bethany McGann, Mistrust and Imbalance: The Collapse of Intercommunal Relatons and the Rise of Armed Community Mobilizaton on the Niger-Mali Border, Community Based Armed Groups Series, Resolve Network (USA), April 2021 pp. 8-9.

النيجر، ويمكن فهم هذه الصـــلة في تخوف عدد كبير من هؤلاء الزعماء من مصـــير القتل على يد العناصـر الإرهابية والمسـلحة، ومن ثم فإنهم لجأوا للدخول في علاقات تفاوض مع هذه العناصـر، في المناطق التي يسيطرون عليها بالتنسيق مع هؤلاء الزعماء في أحيان كثيرة (لاسيما في غربي النيجر)، وكذلك البعد السياسي والمكاني بين التجمعات القبلية المتفرقة في مناطق صحراوية شاسعة (بعيدًا عن نهر النيجر) وضعف فعالية قوى الأمن الحكومية[1].

إن انتشـار التنظيميات الإرهابية في منطقة السـاحل سـهلته عوامل عدة، منها الوضـع المتردي للحالة المعيشـية، بالإضـافة إلى التدخل الأجنبي، وانتشـار جماعات التبشـير بكثافة، يضـاف إلى ذلك سـهولة التنقل بين الدول والاحتكاك بالجماعات الجهادية في السـودان وأفغانسـتان في ظل الوضـع الاقتصـادي السـيئ والنزاعات القبلية والعرقية، حيث ظهرت التنظيمات المتشـددة، كما هي الحال في نيجيريا ومالي، وفي تقرير لمجلة الفورين بوليسـي ذكر بأن منطقة السـاحل الكبرى وحوض بحيرة تشـاد ضـمن أهم بؤر الصـراع في العالم عام 2017م، وفي عام 2021م تضـاعفت أعداد ضـحايا الإرهاب عشر مرات مقارنة بأعداد العقد السابق[2] .

بالنظر إلى خريطة توزيع التهديدات الإرهابية التي تواجهها تشاد، فإن وجود جماعات إسلامية مسلّحة وقوية مثل "بوكو حرام" داخل الأراضي التشادية عُدَّ قبل سنوات قليلة أمراً جديداً نسبياً في تشاد بالرغم من تركز الجماعة السـلفية للدعوة والقتال Groupe salafiste pour la prédication et le combat, GSPC اهتمامها على بسـط سـيطرتها ونفوذها في شـمال البلاد منذ فترة، وفي العام 2010م عبّرت تشـاد عن تخوفها من توسـع أنشـطة جماعة "بوكو حرام" في أراضـيها، لكن لم تقم الحكومة التشـادية بخطوات واضـحة لمواجهة هذه التهديدات حتى مطلع العام 2015م، حيث عمدت تشـاد إلى القيام بدور الوسـيط بين جماعة "بوكو حرام" والحكومة النيجيرية، وخاصـة في مسـألة فتيات

(1) Rahmane Idrissa & Bethany McGann, Mistrust and Imbalance: The Collapse of Intercommunal Relatons and the Rise of Armed Community Mobilizaton on the Niger-Mali Border, Community Based Armed Groups Series, Resolve Network (USA), April 2021, pp. 15-16

(2) بن يطو بن زيان، المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني للجزائر (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2023م)، ص145-150.

"تشـيبوك" المختطفات، وهو الموقف الذي فشـل في النهاية، وثبت عدم جدوى موقف تشـاد "بالترقب والانتظار"، ومن ثمّ فقدت الثقة فيها وسط كبار الضباط والساسة النيجيريين، بل إن بعضهم اتهم تشاد بالتسـاهل مع جماعة "بوكو حرام"، خاصـة أنها آوت الحاكم السـابق لولاية "بورنو علي مودو شـريف" المتهم بصـلاته القوية مع جماعة "بوكو حرام" ودعمها في أنجامينا حتى طردته منها في العام 2015م .[1]

وبدأت اسـتراتيجية تشـاد تجاه جماعة "بوكو حرام" في التغير في يناير 2015م، بإرسـال قوات تشـادية إلى الكاميرون؛ اسـتجابة لاسـتغاثة رئيسـها "بول بيا" ثم دخول عدد من القوات التشـادية إلى النيجر أيضـاً، ما غير موازين القوى ضـد جماعة "بوكو حرام"، وأدى ذلك إلى تبديد الشـكوك النيجيرية في مواقف تشـاد من الأزمة، وأسـهمت عوامل عدة في تبدل اسـتراتيجية أنجامينا منها ما وقع على الناحية الأمنية من اسـتيلاء جماعة "بوكو حرام" في أكتوبر 2014م على منطقة "باجا كاوا Baga Kawa " النيجيرية على الحدود مع تشـاد، ما أنذر بقرب الخطر العسـكري لجماعة "بوكو حرام" داخل الأراضي التشادية، كما أدى تجاهل تشاد لمخاطر جماعة "بوكو حرام" إلى تدهور العلاقات الاقتصادية التشـادية مع نيجيريا والكاميرون، وتعزيز تخوفات تشـاد من إمكانية قطع طريقها المؤدي إلى البحر، ووقف قدراتها على مواصلة صادراتها ووارداتها، كما أن تدخل "أنجامينا" عزز علاقات تشاد مع القوى الغربية، وأمّن لها تمويل دولي إضافي[2] .

وقد لاحظ تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الإرهاب للعام 2018م. أن إقليم الساحل الإفريقي (بشكل عام) يشـهد توسّـعاً في أنشـطة الجماعات الإرهابية التابعة لتنظيم القاعدة أو داعش في الإقليم، مع تراجع ملحوظ حتى صدور التقرير في سبتمبر الماضي في كثافة هذه التهديدات وخطورتها، مقارنة بالفترة السـابقة، وخاصـة في الأقاليم الحدودية لكل من مالي وبوركينا فاسـو والنيجر، وأنه رغم تضـافر

(1) –International Crisis Group, Fighting Boko Haram in Chad: Beyond Military Measures, Africa Report No. 246, March 8, 2017, pp. 16-7 https://www.crisisgroup.org/africa/central-africa/chad/246-fighting-boko-haram-chad-beyond-military-measures.

(2)- Ibid p. 17.

جهود قوة مجموعة الساحل G5 التي تضم "تشاد وموريتانيا"، إضافة إلى الدول السابقة، لمواجهة التهديدات الإرهابية العابرة لحدود هذه الدول فإنه هناك تحدّ رئيس يصعب التغلب عليه، وهو الاتساع الهائل للأقاليم الحدودية بهذه الدول وخلوها من السكان، وحسب خبراء فإن الجماعات الإرهابية تعلم جيداً أن دول الإقليم يمكن أن تتردد في ملاحقتهم عبر حدودها مع جاراتها، ولذلك تستغل هذه الجماعات ذلك الأمر أسوأ استغلال، كما أن جزء من المشكلة حسب "جوناثان سيرس" من مركز "فرانكوباي Centre FrancoPaix " بجامعة كيبك بمونتريال، يرجع إلى قصور توفير الخدمات العامة للسكان، ما يسمح للمسلحين باستغلال سخط السكان[1].

كما قامت القوات التشادية بدورٍ مهمّ في تعزيز قدرات النيجر المجاورة "للحدود الغربية لتشاد" على مواجهة التهديدات الإرهابية بعد تمكن الإرهابيين من طرد القوات الكاميرونية والنيجرية، إذ دفعت "أنجامينا" بقواتها إلى النيجر منذ منتصف يونيو 2016م، بعد هجوم مسلحي جماعة "بوكو حرام" في مطلع الشهر نفسه على "بوصو Bosso"، وهكذا عُزّزت هجمات تشاد ضد جماعة "بوكو حرام"، رغم قدر ملحوظ من النقد الذي وجهه السكان المحليون للقوات التشادية من جميع دول الجوار، وتجسد ذلك الدور في رأي مراقبين في انتخاب "موسى فقي" رئيساً لمفوضية الاتحاد الأفريقي في يناير 2017م [2].

أما شمال تشاد فقد عانى من تفاقم أزمة اللاجئين السودانيين به، خاصة القادمين من إقليم "دارفور" لاسيما بعد عزل الرئيس "عمر البشير" في العام 2019م، وتشكل الأوضاع في شمال تشاد بيئة خصبة لنمو التهديدات الإرهابية في ضوء ما تشهده المنطقة من تدافع الأهالي وبعض العناصر الخارجية على الحصول على الذهب الذي اكتشف بكميات ضئيلة وغير تجارية هناك، ووصل الأمر

(1) -Ibrahim Ahmed, Report: African Countries Struggle to Contain Terror Groups, Voice of America, October 2, 2018 https://www.voanews.com/a/report-african-countries-struggle-to-contain-terror-groups/4597044.html

(2) -International Crisis Group, Fighting Boko Haram in Chad: Beyond Military Measures, Africa Report No. 246, March 8, 2017, p. 18. https://www.crisisgroup.org/africa/central-africa/chad/246-fighting-boko-haram-chad-beyond-military-measures.

لانتشـــار حفر عميقة تصـــل إلى 50 مترًا بحثاً عن الذهب، ودفعه للمهربين لانتقال أعداد منهم إلى أوروبا، ويؤكد المراقبون أن اكتشـاف الذهب في إقليم "تيبسـتي" منذ العام 2012م وفي شـمالي تشـاد جعل اللاجئين السـودانيين وغيرهم يفضـلون البقاء في معسـكرات اللجوء عن العودة لديارهم، واندلاع أعمال عنف جراء التنافس على الحصـول على الذهب، حيث لقي بالفعل عشـرات الأفراد مصـرعهم بسبب هذه التدافعات على الذهب في العامين (2017 – 2018م) [1].

برزت جبهة شمالي تشاد مصدرًا للتهديدات الإرهابية بشكل متزايد في الشهور الأخيرة من العام 2019 م، حيث قامت القوات الحكومية التشادية بمداهمة إحدى الجماعات المسلحة في هذه المناطق، وخاصـة بمدينة "ميسكي Miski " أسفرت عن قتل عدد من الأفراد من الجماعات المسلحة (التي ربما تكون مجرّد عصابات مسلحة ليس لها ارتباطات أيديولوجية بتنظيم القاعدة أو داعش) [2].

ويواجه الجزء التشـــادي من إقليم بحيرة تشـــاد، إلى جانب أخطار المجاعات والعنف والجفاف والتشرد، تصاعد تهديدات الإرهاب من قبل جماعة "بوكو حرام" التي أسفرت أنشطتها طوال نحو ثماني سـنوات عن مقتل أكثر من 30 ألف فرد في الإقليم، وتشـريد أكثر من 2.3 مليون نسـمة، وبالرغم من عمل القوات المسـلحة لدول الإقليم الأربعة، وأبرزهم الجيش التشـادي، معاً ونجاحهم إلى حد كبير في تحقيق انتصارات جزئية على الجماعة الإرهابية، فإن استمرار عمليات الاختطاف والهجمات الانتحارية يهدد الحياة اليومية لسـكان الحوض، كما يمثل الوضـع الإنسـاني مأزقاً لدول الحوض، إذ يعتمد أكثر من عشرة ملايين نسمة على المساعدات الإنسانية، إضافة إلى تنامي جماعات إرهابية تنتمي "لداعش"

(1) –Gethin Chamberlain, The deadly African gold rush fuelled by people smugglers' promises, the Guardian, January 17, 2018 https://www.theguardian.com/global-development/2018/jan/17/deadly-african-gold-rush-people-smugglers-northern-chad-mines

(2) – Corinne Archer, Intensifying fighting in northern Chad raises likelihood of troop withdrawal from regional counter-terrorism operations, reducing their effectiveness, IHS Jane's Country Risk Daily Report, November 16, 2018 https://www.janes.com/article/84648/intensifying-fighting-in-northern-chad-raises-likelihood-of-troop-withdrawal-from-regional-counter-terrorism-operations-reducing-their-effectiveness.

خارج مظلة جماعة "بوكو حرام"، ناهيك عن تفشـــي الجريمة المنظمة، ما يهدد اســـتقرار الإقليم كله، وذلك يلقي بظلال التهديدات الأمنية على أوروبا(1).

وتُعدّ جماعة بوكو حرام من الجماعات النشـــطة في المنطقة، وقد أعلنت ولاءها لتنظيم داعش، وواصـــلت شـــن عمليات منظمة في نيجيريا وتشـــاد والدول المحيطة ببحيرة تشـــاد، وقد صـــنفتها وزارة الخارجية الأمريكية منظمةً إرهابية أجنبية منذ نوفمبر 2021م، وقد وجد بوكو حرام تنظيمًا في بيئة من الخوف وعدم الاســتقرار، من خلال تبني أســلوب الخطف بغرض الحصــول على مصــادر تمويل لعملياته الإرهابية (2).

يرى مراقبون للتهديدات الإرهابية في حوض بحيرة تشـــاد، أنه ثمة توازن صـــعب بين الحكومات وقواتها المسلحة، وأن هذه المعادلة تحتاج إلى ضمان الأمن وحرية المدنيين في كسب معيشتهم، دون أن يبدو أن هناك تهاونًا في توفير الأمن، وأن أوجه القصـور في هذه المعادلة الصـعبة في واقع الأمر يمكن أن يدمر "العلاقات العامة" بين الأطراف المختلفة، وهي العلاقات الضـــرورية لتحجيم نفوذ المســلحين، لكن إحداث تكيفات صــغيرة بينية يمكن أن يؤدي إلى مكاســب كبيرة، ومن أهمها التذكير بأنه في حين أن القيود الأمنية ضرورية بلا شك، فإن هذه القيود يجب أن تكون محدودة وتراجع بشكل مستمر بقدر ما تتيح الأحوال(3).

واجهت مقاربة تشاد للتهديدات الإرهابية التي تواجهها في الداخل أو عبر حدودها أوجه قصـور "بعضـــها جانبي ومتلازم بطبيعة الحال" منها: أن حملاتها لملاحقة الإرهابيين تضـــمنت عمليات قتل خارج القانون ألحقت أضـراراً بالغة بدائرة خارج العناصـر المستهدفة، ما دفع بعض المدنيين للانضـمام

(1) –High Level Conference on the Lake Chad Region in Berlin results in 2.17 billion US dollars in pledges of assistance, Federal Foreign Office, September 3, 2018 https://www.auswaertiges-amt.de/en/aussenpolitik/themen/humanitaerehilfe/lake-chad-conference/2132000

مثني العبيدي، أزمة الإرهاب في إفريقيا: خطر متزايد، سلسلة دراسات (القاهرة: مركز المعلومات ، 12 مايو 2022م)، ص 7.

(2)– Omar S Mahmood, Cost of counter-terrorism for civilians in Lake Chad countries, Institute for Security Studies, July 16, 2018 https://issafrica.org/iss-today/cost-of-counter-terrorism-for-civilians-in-lake-chad-countries

إلى الجماعات الإرهابية، وخاصة جماعة "بوكو حرام"، إما لانتقام من عناصر الجيش التشادي، أو لحماية أنفسهم من بطشها، كما أن استراتيجية تفريغ جزر بحيرة تشاد لتتبع الإرهابيين وصلت إلى مداها، ولم تعد ذات جدوى؛ لأن مواصلتها ستفاقم من الآثار السلبية في الاقتصاد، وتحجم من قدرات بناء المجتمعات المحلية، من خلال تهديد معيشتهم القائمة على أنشطة متعلقة بالبحيرة، كما تواجه تشاد صعوبة في الجمع بين المقاربتين العسكرية والمدنية (حيث تقوم الأخيرة على الاحتواء) واستقامة الأوضاع للإدارة المدنية، خاصة مع ثبوت فشل تقسيم المهام بين الجيش والسلطات المدنية في المناطق التي تقع بها مواجهات مع الإرهابيين، خاصة في بحيرة تشاد (وهي نتيجة منطقية في ضوء تحفظ الجيش في الإعلان عن تحركاته وتقييمه للتهديدات الحقيقية التي تفرضها جماعة "بوكو حرام" وتعوق العمل الإنساني)، وهو ما يؤثر سلباً في حياة الأهالي بهذه المناطق، كما تواجه القوات التشادية مسألة صعبة في تحديد هوية المستسلمين والعائدين إلى قراهم كونهم من مقاتلي جماعة "بوكو حرام" أم من مساعديهم، أم من السجناء، أم من المدنيين، وهو ما يعوق قدرتهم على وضع الأولويات أو تحديد برامج فعالة لإعادة الدمج، وعلى سبيل المثال فإن وزير الأمن العام والهجرة في تشاد "أحمد محمد بشير" التقى في فبراير 2017م، بمفوض "الاتحاد الإفريقي للسلام والأمن" لوضع استراتيجية لإدارة شئون هؤلاء العائدين لقراهم، لكن غياب وجود سياسة تشادية واضحة إزاء شروط إعادة التأهيل أو إعادة دمج أو محاكمة أعضاء (بوكو حرام) السابقين أعاق بشكل كبير أي تسارع في حركة المستسلمين، إضافة إلى جانب آخر لفت أنظار العديد من المراقبين، وهو أن التهديد الحقيقي لتشاد على المدى الطويل ليس التهديدات الإرهابية لجماعة "بوكو حرام" بالرغم من خطورتها، لكن ما تواجهه تشاد من أزمة سياسية وطنية تدعم خلق ظروف خصبة لظهور جميع أشكال العنف وخاصة في الأقاليم التي لا تسيطر عليها الدولة عملياً، وأبرزها إقليم "بحيرة تشاد"[1].

(1)- international Crisis Group, Fighting Boko Haram in Chad: Beyond Military Measures, Africa Report No. 246, March 8, 2017, pp. 21-22 https://www.crisisgroup.org/africa/central-africa/chad/246-fighting-boko-haram-chad-beyond-military-measures.

أصدر معهد الاقتصاد والسلام مؤخرًا تقريره السنوي عن مؤشر الإرهاب العالمي، الذي يتتبع تطورات وانتشار وتأثير العمليات الإرهابية في جميع أنحاء العالم منذ عام 2012م، وقد تضمن تقرير هذا العام عددًا من التطورات البارزة التي سيطرت على مشهد الإرهاب العالمي، وكشف بوضوح عن العيوب في تصنيف هذا المؤشر للمنظمات الإرهابية، التي أثرت في النتائج الرئيسة التي تصدرت التقرير. ولعل الأمر الأكثر إثارة للدهشة لقارئ هذا التقرير، هو أنه يتبنى التصنيف الغربي، وخاصة الأمريكي، للمنظمات الإرهابية. لذلك، كان الحدث الأهم الذي رُصِد في عام 2023م هو هجمات 7 أكتوبر. وصنف المؤشر حماس في المرتبة الثانية بين المنظمات الإرهابية النشطة، وصنف إسرائيل في المرتبة الثانية بين الدول العشر الأكثر تضررًا من الإرهاب خلال العام الماضي، ورصد التقرير ارتفاعاً ملحوظاً في تأثير العمليات الإرهابية حول العالم، حيث ارتفع عدد ضحايا الإرهاب بنسبة 22% ليصل إلى إجمالي 8352 ضحية، على الرغم من انخفاض عدد العمليات الإرهابية الإجمالية بنحو 23% ليصل إلى 3350 هجوماً إرهابياً خلال عام 2023م. ونظراً لزيادة عدد الضحايا مع انخفاض عدد العمليات الإرهابية، فإن ذلك يشير إلى أن العمليات الإرهابية أصبحت أكثر خطورة وتركيزاً، ما أدى إلى إنتاج عدد أكبر من الضحايا في عدد أقل من الهجمات. ومع ذلك، وبشكل عام، فإن النشاط الإرهابي حول العالم يتراجع بعد الذروة الكبرى التي شهدها في الأعوام من 2015 إلى 2019، التي كانت الأكثر عنفاً على الإطلاق. بينما شهد العام الماضي (2023) تركيزاً على العمليات الإرهابية في عدد أقل من الهجمات التي تسببت في عدد أكبر من الضحايا في مناطق مركزة من العالم، على عكس الانتشار الكبير الذي شهدته سنوات الذروة. وهذا يعكس تكتيك التنظيمات الإرهابية في تركيز نشاطها بشكل فعّال في مناطق محددة، بدلاً من تشتيت قدراتها على مساحة جغرافية واسعة، كما انخفض عدد التنظيمات الإرهابية النشطة حول العالم بشكل ملحوظ إلى حوالي 66 منظمة فقط، بعد أن كان على سبيل المثال حوالي 141 منظمة في عام م2009.

من ناحية أخرى، تراجعت الهجمات الإرهابية بشكل ملحوظ في الدول الغربية، حيث لم تنفّذ سوى حوالي 23 عملية إرهابية في الغرب، بانخفاض حوالي 55% خلال العام الماضي، في حين تركّزت الهجمات الإرهابية بشكل ملحوظ في مناطق معينة، وأبرزها: إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى،

وشمال إفريقيا والشرق الأوسط، بالإضافة إلى جنوب آسيا، حيث وقع 94% من ضحايا الهجمات الإرهابية التي وقعت خلال العام الماضي في هذه المناطق[1].

وقد استحوذت إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وحدها على 59% من عدد ضحايا هذه الهجمات، وخاصة بوركينا فاسو ومالي والنيجر، التي تواجه تحديات الانقلابات المتعددة وضعف سلطة الدولة، ومن ثم أصبحت مسرحًا رئيسًا للهجمات الإرهابية، بعد أن احتفظ الشرق الأوسط بهذا اللقب لسنوات عديدة. وقد شهدت ساحة الإرهاب العالمية خلال العام الماضي ترابطاً وتعاوناً واضحين للغاية بين الإرهاب والجريمة المنظمة، ما أدى إلى تجاوز حاجز الفكر الإرهابي بهدف توليد الدخل للمنظمات الإرهابية من خلال بوابة الجريمة المنظمة، ويشمل ذلك على سبيل المثال الهجمات الإرهابية المتعددة على مناجم الذهب، وتنفيذ عمليات الخطف مقابل فدية، وفرض الضرائب والرسوم على طرق التجارة المشروعة وغير المشروعة، فضلاً عن توفير الحماية والنقل لعمليات تهريب السلع المختلفة مقابل رسوم، في حين أكد التقرير أن الهجمات الإرهابية ليست العامل الأكثر قتلاً حول العالم، حيث تفوقها النزاعات المسلحة بنحو 9 أضعاف عدد الوفيات، وتتسبب جرائم القتل في حوالي 45 ضعف عدد الوفيات الناجمة عن العمليات الإرهابية، وتسبب الانتحار في 75 ضعف عدد الوفيات الناجمة عن الهجمات الإرهابية. ومع ذلك، يظل القتل من خلال الهجمات الإرهابية ذا أهمية خاصة بسبب التداعيات الجيوسياسية والاجتماعية والنفسية المتعددة التي يسببها في محيط المجتمعات المتضررة منه.

الخاتمة:

قدّمت هذه الدراسة تحليلاً عميقاً لظاهرة تنامي وانتشار الجماعات والتنظيمات الإرهابية بمناطق دول الساحل الإفريقي، حيث تتخذ قضايا الإرهاب وأزمة الأمن في إقليم الساحل الإفريقي مسارات بالغة التعقيد، في ظل التقلبات السياسية الجارية والمرتقبة في هذه المنطقة بالغة الهشاشة بعد اغتيال الرئيس التشادي "إدريس ديبي" (أبريل 2021)، وعدم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية في مالي،

(1) رابحة سيف علام، مؤشر الإرهاب العالمي 2024م إرهاب أقل انتشارًا وأعمق أثرًا، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية عبر الرابط التالي:https://acpss.ahram.org.eg/News/21142.aspx تاريخ الدخول 5-1-2024.

وتراجع مؤشرات الأداء الاقتصادي في أقاليم دول الساحل الإفريقي بالتوازي مع ارتفاع اشتراطات الدول المانحة للمعونات الاقتصادية لدول الإقليم.

وهدفت هذه الدراسة إلى استكشاف جوانب أخرى من قضايا الإرهاب ترتبط بالسياقات المجتمعية والظروف الاقتصادية السيئة التي توفر بيئات خصبة لانتشار أنشطة الجماعات الإرهابية، بل وتوسعها، وتمكن هذه الجماعات من ترسيخ مناطق نفوذ داخل دول الإقليم استغلالاً لتفاوتات اقتصادية وتنموية وسياسية واثنية وقبلية.

واتضح من الدراسة أهمية تفسير "لعنة الموارد" في مقاربة قضايا الإرهاب والأمن في إقليم الساحل الإفريقي، واتساقه مع طبيعة علاقات دول الإقليم بالأطراف الدولية أو شركاء مكافحة الإرهاب، حيث ارتبطت هذه الجهود بشكل واضح بأولويات الدول الشريكة، مثل (فرنسا)، وهمشت أولويات الدول الإفريقية في الإقليم بشكل واضح، الأمر الذي حقق تفاوتًا في المواقف بين فرنسا "مثلًا" وقادة دول الساحل الإفريقي في أكثر من مناسبة في الشهور الأخيرة.

النتائج:

تُعتدّ منطقة الساحل الإفريقي مسرحًا لأزمة أمنية متفاقمة، حيث تتكاثر الجماعات الإرهابية وتوسع نفوذها، ما يهدد استقرار المنطقة بأسرها، حيث تتعدد التداعيات الأمنية لهذه الظاهرة، وتتنوع، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

1. ارتفاع معدلات العنف والهجمات الإرهابية على المدنيين والقوات الأمنية بمنطقة الساحل.
2. تزايد أعداد النازحين داخليًا وخارجيًا، ما يؤدي إلى أزمات إنسانية.
3. تهديد لسيادة الدول وضعف قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية . تراجع الثقة في الحكومات نتيجة عجزها عن حماية المواطنين.
4. انتشار الجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات والأسلحة، واستغلال الجماعات الإرهابية لهذه التجارة لتمويل عملياتها.
5. ازدياد عمليات الخطف مقابل فدية، ما يؤثر في الاقتصاد المحلّي ويخلق حالة من الرعب.
6. تعميق الانقسامات المجتمعية: تهديد الأمن الإقليمي والدولي.

سبل المواجهة:

مقاربة شاملة:

الأمني: تعزيز قدرات القوات المسلحة والأجهزة الأمنية لمواجهة التهديد الإرهابي.

الاقتصادي: دعم التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل لتقليل جاذبية الفكر المتطرف.

الاجتماعي: تعزيز التماسك الاجتماعي وبناء مجتمعات مقاومة للتطرف.

السياسي: إصلاح الأنظمة السياسية وتعزيز الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد.

التعاون الدولي والإقليمي:

تنسيق الجهود: تبادل المعلومات الاستخباراتية وتنسيق العمليات العسكرية بين الدول.

الدعم اللوجستي: تقديم الدعم اللوجستي والتدريب للقوات المسلحة في الدول المتضررة.

المساعدات الإنسانية: تقديم المساعدات الإنسانية للنازحين واللاجئين.

مكافحة التطرف:

برامج التوعية: نشر التوعية بمخاطر التطرف ونبذ العنف.

دعم المؤسسات الدينية: دعم المؤسسات الدينية المعتدلة لنشر خطاب ديني وسطري.

مكافحة الدعاية الإرهابية: مواجهة الدعاية الإرهابية عبر وسائل الإعلام الجديدة.

معالجة الأسباب الجذرية:

الفقر: مكافحة الفقر وتحسين مستوى المعيشة.

التهميش: معالجة مشكلة التهميش الاجتماعي والسياسي.

الظلم: تحقيق العدالة والمساواة.

رؤية مستقبلية:

لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الساحل، يتطلب الأمر جهودًا متضافرة من قبل الحكومات والمجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية، ويجب التركيز على بناء مجتمعات قوية ومستدامة، وتعزيز الحوار بين الثقافات والأديان، ومكافحة التطرف بجميع أشكاله.

قائمة المراجع:

أولاً/ المجلات والرسائل العلمية:

1- أحمد جلال محمود عبده، الأبعاد السياسية والأمنية للعمليات الإرهابية في إفريقيا من منظور العلاقات الدولية، منطقة الساحل الإفريقي دراسة حالة. مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، جامعة السويس، العدد 1، أبريل 2024م.

2- إيهاب محمد أبو المجد عياد، التنافس الدولي وانعكاساته على الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي. مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 25، العدد 1، يناير 2024م.

3- مثني العبيدي، أزمة الإرهاب في إفريقيا: خطر متزايد، سلسلة دراسات. القاهرة: مركز المعلومات، 12 مايو 2022م.

4- نشوى مختار حسين، دور المنظمات الدولية والإقليمية في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي. مجلة الدراسات الإفريقية، المجلد 2، العدد 50، يونيو 2021م.

5- بن يطو بن زيان، المعضلات الأمنة في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني للجزائر. أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2023م.

ثانياً/ المواقع الإلكترونية:

1- أحمد مراد "**الإرهاب يفاقم الأزمات الإنسانية في «الساحل الإفريقي»** (مركز الاتحاد، القاهرة) https://www.aletihad.ae/news/ تاريخ الدول 2024/4/20م.

2 – عبد النور تومي، **انعكاسات عدم الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي على أمن دول شمال** (مركز دراسات الشرق الاوسط) متاح على الرابط التالي https://www.orsam.org.tr/ar/home- page / تاريخ الدخول2024/4/15م

3 – محمد الناصر ،" **الشعب الفرنسي ليس ساذجا لتصدي الإرهابية** " الأحرار ، 2021م.

4- مركز أبحاث إفريقي،" **التدخل الغربي في الساحل سيحول القاعدة إلى حركة تحررية**،" أنظر على الرابط التالي: http://www.magrssa.com/post.aspx?u2630RA=30A38

5- حكيم نجم الدين، مستقبل الأمن في دول الساحل الإفريقي في 2024 (رئاسة مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار نيجريا متاح على الموقع التالي:
https://www.idsc.gov.eg/Article/details/9131

6 – مارثا بوبي مساعدة الأمين العام لشؤون إفريقيا، **الوضع الأمني في منطقة الساحل لا يزال "مقلقا للغاية"** الأمم المتحدة 16 مايو 2023م: متاح على الرابط التالي: https://news.un.org/ar/story/2023/05/1120432

7- أحمد عبد الرحمن حسن، تحولات جيوسياسية.. التنقيح التكتيكي وآفاق المستقبل في دول الساحل، مجلس رئاسة الوزراء مركز المعلومات 8 يناير 2024م، متاح على الرابط التالي:
https://www.idsc.gov.eg/Article/details/8951

8- تقارير الأمين العام للأمم المتحدة حول الوضع في مالي والنيجر وبوركينا فاسو، كانون الثاني/ يناير 2023م متاح على الرابط التالي، https://news.un.org/ar/story/2023/01/1117807

9- تهديد الجماعات الإسلامية المسلحة المتنامي باستمرار داخل إفريقيا، مركز إفريقيا للدراسات الاستراتيجية 29 أغسطس 2024 متاح على الرابط التالي: https://africacenter.org/ar/spotlight/ar-mig-2024/

10 – محمود صلاح جاويش، التحالفات الإقليمية والأمن القومي السوداني، المعهد المصري للدراسات.

11– رابحة سيف علام، **مؤشر الإرهاب العالمي 2024م إرهاب أقل انتشارا وأعمق أثرا**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاســـتراتيجية عبر الرابط التالي:https://acpss.ahram.org.eg/News/21142.aspx تاريخ الدخول 5–1–2024.

ثالثاً/ المراجع الأجنبية:

1–Rahmane Idrissa & Bethany McGann, Mistrust and Imbalance: The Collapse of Intercommunal Relatons and the Rise of Armed Community Mobilizaton on the Niger-Mali Border, Community Based Armed Groups Series, Resolve Network (USA), April 2021 pp. 8-9

2-Rahmane Idrissa & Bethany McGann, Mistrust and Imbalance: The Collapse of Intercommunal Relatons and the Rise of Armed Community Mobilizaton on the Niger-Mali Border, Community Based Armed Groups Series, Resolve Network (USA), April 2021, pp. 15-16

3-International Crisis Group, Fighting Boko Haram in Chad: Beyond Military Measures, Africa Report No. 246, March 8, 2017, pp. 16-7 https://www.crisisgroup.org/africa/central-africa/chad/246-fighting-boko-haram-chad-beyond-military-measures

4-Ibrahim Ahmed, Report: African Countries Struggle to Contain Terror Groups, Voice of America, October 2, 2018 https://www.voanews.com/a/report-african-countries-struggle-to-contain-terror-groups/4597044.html

5- International Crisis Group, Fighting Boko Haram in Chad: Beyond Military Measures, Africa Report No. 246, March 8, 2017, p. 18. https://www.crisisgroup.org/africa/central-africa/chad/246-fighting-boko-haram-chad-beyond-military-measures

6 -Gethin Chamberlain, The deadly African gold rush fuelled by people smugglers' promises, the Guardian, January 17, 2018 https://www.theguardian.com/global-development/2018/jan/17/deadly-african-gold-rush-people-smugglers-northern-chad-mines

7- Corinne Archer, Intensifying fighting in northern Chad raises likelihood of troop withdrawal from regional counter-terrorism operations, reducing their effectiveness, IHS Jane's Country Risk Daily Report, November 16, 2018. https://www.janes.com/article/84648/intensifying-fighting-in-northern-chad-raises-likelihood-of-troop-withdrawal-from-regional-counter-terrorism-operations-reducing-their-effectiveness

8-High Level Conference on the Lake Chad Region in Berlin results in 2.17 billion US dollars in pledges of assistance, Federal Foreign Office, September 3, 2018 https://www.auswaertiges-amt.de/en/aussenpolitik/themen/humanitaerehilfe/lake-chad-conference/2132000

9- Omar S Mahmood**,** Cost of counter-terrorism for civilians in Lake Chad countries, Institute for Security Studies, July 16, 2018 https://issafrica.org/iss-today/cost-of-counter-terrorism-for-civilians-in-lake-chad-countries

10- international Crisis Group, Fighting Boko Haram in Chad: Beyond Military Measures, Africa Report No. 246, March 8, 2017, pp. 21-22 https://www.crisisgroup.org/africa/central-africa/chad/246-fighting-boko-haram-chad-beyond-military-measures.